

تقرير

«القوة المشتركة» تنصدر اهتمامات العرب

تتعرض للهجمة الإرهابية الشرسة»، داعياً إلى «ضرورة توحيد المواقف في الوقوف بوجه عصابات داعش الإرهابية للحيلولة دون امتدادها إلى دول أخرى».

بدوره، حذر وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، من خطورة تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، التي قال فيها إن التزام بلاده حلّ الدولتين «لم يعد قائماً»، مطالباً بالرد عليها.

وقال المالكي إن الحكومة الإسرائيلية كشفت، أمس، عبر تصريحات رئيس وزرائها وحزبها الحاكم (الليكود)، إن موقفهم من الدولة الفلسطينية «أصبح لاغياً وإن التزامهم حلّ الدولتين لم يعد قائماً»، وهذا يتطلب منا سرعة الرد عربياً، بالإضافة إلى ضرورة قيام اتصالات فورية مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وتخلّل أعمال الدورة 143 لاجتماعات وزراء الخارجية العرب حادثة منع وزيرة الخارجية السويدية، مارغو فالستروم، من إلقاء كلمتها، الأمر الذي عزته فالستروم إلى طغوت سعودية. وأكدت لوكالة الأنباء السويدية «تي تي» أنها اضطرت تحت ضغط السعودية إلى إلغاء خطاب كان يفترض أن تلقاه أمام جامعة الدول العربية في القاهرة، موضحة أنها أبلغت أنها لن تتمكن من إلقاء هذا الخطاب، لأن المندوبين السعوديين لا يرغبون في ذلك.

وأوضحت أن التفسير الذي تلقيناه هو أن السويد سلطت الضوء على وضع الديموقراطية وحقوق الإنسان (في المنطقة)، ولهذا السبب لا يريدونني أن أتكلّم. أسف لذلك».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

كذلك، وصف ممثل الجزائر في الاجتماع التحدياتي الأمنية بأنها «غير مسبوقة»، فيما رأى وزير الخارجية اللبناني، جبران باسيل، أنها خطر وجودي، محذراً من أن إسرائيل تستفيد من «حالة التخبط والفوضى».

وفي كلمته، قال وزير الخارجية العراقي، إبراهيم الجعفري، إن «العراق يحارب نيابة عن الدول العربية جميعاً التي يهدد الإرهاب استقرارها وأمنها». ودعا الجعفري جامعة الدول العربية إلى توحيد المواقف باتجاه اتخاذ إجراءات تحول دون تمدد تنظيم «داعش» في دول المنطقة.

وقبيل انطلاق اجتماعات وزراء الخارجية، قال الجعفري، في بيان، إن «العراق يسعى إلى تمكين العلاقات مع الأشقاء العرب وتدارس الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والتطورات المتسارعة في المنطقة»، مشيراً إلى أنه «سيطرح استراتيجية العراق المبنية على أساس المصالح والمخاطر المشتركة».

وأعرب الجعفري عن أمله أن تكون الجامعة العربية نافذة للدول التي

سيطر الشاغل الأمني على اجتماعات الدورة العادية الجديدة لمجلس وزراء الخارجية العرب التي انعقدت أمس في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، حيث دعا الأمين العام للجامعة، نبيل العربي، إلى تشكيل قوة عسكرية أمنية عربية، معتبراً أنها أمر «مطلوب الآن وبإلحاح»، الأمر الذي تلاقى مع معظم التصريحات التي أدلى بها الوزراء المشاركون في الاجتماع.

وقال العربي، الذي تحدث في الجلسة الافتتاحية للدورة: «ينار التساؤل حول ردّ الفعل العربي الجامع الذي يتناسب مع حجم المخاطر ومتطلبات المواجهة الشاملة مع جماعات العنف والإرهاب، ويفضي إلى دحر تلك الجماعات الإرهابية واستعادة السلم والاستقرار والشرعية في المنطقة».

ورأى أن «المطلوب الآن بإلحاح هو النظر في إنشاء قوة عسكرية أمنية عربية مشتركة... قادرة على الإطلاع بما يوكل إليها من مهمات في مجالات التدخل السريع لمكافحة الإرهاب وأنشطة المنظمات الإرهابية والمساعدة في عمليات حفظ السلام وتأمين عمليات الإغاثة وتوفير الحماية للمدنيين».

في السياق ذاته، شدّد وزير الخارجية الأردني، ناصر جودة، الذي تولت بلاده رئاسة الدورة الجديدة، على أن الدول العربية تتعرض لمخاطر أمنية من قبل المتشددين. وقال جودة: «يأتي في المقدمة من هذه المخاطر الكبيرة والحقيقية التنامي الخطير والمقلق للإرهاب والفكر المتطرف»، مشيراً إلى أن «عصابات إرهابية إجرامية باتت تسيطر على مساحات كبيرة من أراضي دول عربية شقيقة وتهدد أمن وسلامة شعوب دولنا وأمنها القومي».



بالتوازي، بدأت قوات «البشمركة»، فجر أمس، هجوماً واسعاً على تنظيم «داعش» جنوب وغرب مدينة كركوك، فيما أعلنت قيادة «التحالف الدولي» أنها شنّت غارتين بين صباح الأحد وصباح أمس قرب كركوك، استهدفتا وحدة تكتيكية كبيرة للتنظيم وعربة ومخبأ.

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

استعادة مدينة الموصل. وتزامن ذلك أيضاً مع مواصلة عملية مهمة في محافظة الأنبار، حيث أعلنت قيادة عمليات بغداد، أمس، استعادة السيطرة على أجزاء واسعة من ناحية الكرمة شرقي مدينة الفلوجة، في وقت أدت فيه إلى مقتل نائب قائد الفرقة الأولى، العميد الركن وضاح محمود خضير.

الغت وزيرة الخارجية السويدية بضغط سعودي خطاباً كانت ستلقيه امام الجامعة العربية

فلسطين

«حرب الاعتقالات» تعود بين «فتح» و«حماس»

دحلان نحو الضغط على عباس باتجاهين، الأول إدخال القطاع في حالة متقدمة من الفراغ بإطلاق شبح الغلطان الأمني، والثاني باعتقال كوادر «فتح» المحسوبين على عباس، وخصوصاً أنه سبق أن اعتقل كوادر مهمون على مستوى الأقاليم قبل نحو شهر. عموماً، عاد السجال مع هذه التطورات، إذ رفع المتحدث باسم «فتح»، أحمد عساف نبيرة تهديده ووعبه لـ«حماس»، قائلاً: «لن نقف مكتوفي الأيدي أمام قيام حماس باعتقال قادة فتح»، ومشيراً إلى أن ذلك «تصعيد خطير وتجاوز لكل الخطوط، وسيكون له تداعيات على كل المستويات السياسية والميدانية».

في المقابل، طالب المتحدث باسم «حماس»، حسام بدران، أعضاء «المجلس المركزي» بإعلان موقف صريح إزاء استهداف الأجهزة الأمنية بقراراتهم المتعلقة بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وإتمام المصالحة. ورغم كلام الطرفين، فإنه لا يخفى أن ملف الاعتقالات في الضفة وغزة بقي على حاله منذ أحداث الانقسام الدموي عام 2007، إذ يمر أعضاء «فتح» و«حماس» بحالات اعتقال واستدعاءات متكررة منذ ذلك التاريخ، مع إلصاق «تهم كاريكاتورية» لبعضهم بعضاً من قبيل «إثارة النعرات الطائفية» أو تليفيق قضايا جنائية، لكن الأفعال وردود الأفعال لم تبلغ طوال المدة الماضية ما بلغته أمس على نحو فجّ وصارخ، الأمر الذي يندّر بتعمق أزمة الانقسام التي ستعكس مباشرة على التلكؤ في إعادة إعمار القطاع، والعلاقة بمصر... وملفات أخرى.

الميداني ونزع فتيل المواجهات قبيل الانتخابات الإسرائيلية. ولعل اللافت في رد الفعل الأخير أنه جاء مفاجئاً وقويماً على غير الأشهر الماضية، التي دأبت فيها «فتح» على اتهام «حماس» باعتقال قادة وكوادر تابعين لها في غزة، فضلاً عن «إهانتهم»، لكنها لم تُبدِ رداً فعلياً غير «بيانات الاستنكار»، لكن «فتح» ترى أن اعتقال سويدان لخمسة أيام، وهو المعروف بعوائده التاريخية لدحلان، يأتي ضمن «حلقات الإبتزاز والمماحكة السياسية للرئيس محمود عباس»، الذي لا يزال يهتمش أزمة الرواتب التي تعانيتها «حماس».

ومع استعادة محاولة اغتيال سويدان، قبل نحو ثلاثة أسابيع، حينما كان يستقل سيارته في حي تل الهوا غرب غزة، تبدو الصورة أكثر وضوحاً من ناحية توجه «حماس» و«حليفها»

اعتقال سويدان غطاء لحملة اعتقالات واسعة تصب في دعم دورها المعروف في «حماية أمن إسرائيل ودرء المخاطر الفلسطينية» عنها. وشهادة على ذلك، فإن هذه الحملة الجماعية جاءت بعد يوم واحد من شهادة استخبارات الاحتلال بأن 80% من أعمال المقاومة التي شهدتها الضفة في الأونة الأخيرة تقف خلفها «حماس»، كما ترتبط بتقديرات الاحتلال نية الحركة تنفيذ عمليات في الداخل المحتل عشية الانتخابات الإسرائيلية المرتقبة، ورغم أن المجلس المركزي لمنظمة التحرير صعد لهجته ضد الاحتلال وخرج بتوصيات «تصعيدية» قبل أيام على صعيد المصالحة الوطنية ووقف التنسيق الأمني، فإن هذه القرارات لا تعدو كونها «ضربة في الهواء»، في ظل إصرار السلطة على تهدئة الوضع

أفجرت «حماس» عن قيادتها فتحاوي بعدما اعتقلت «فتح» بعض كوادرها (أي بي إيه)



غزة - عربوة عثمان

ليس تجنياً القول إن حركة «حماس» لعبت بنار السياسة في غزة، فاحترقت أصابعها في الضفة المحتلة. هي فعلت ذلك دون أن تحصد المنشود من وراء علاقتها مع القيادي «المفصول بامر محمود عباس» من «فتح»، محمد دحلان. هذه النيران اشتعلت مجدداً بعدما اعتقلت «حماس»، الخميس الماضي، مفوض العلاقات الدولية في «فتح» للمحافظات الجنوبية، مأمون سويدان، قبل أن تفرج عنه مساء أمس. الإفراج عن سويدان، المقرب من عباس، كان خطوة متأخرة بعدما اكتوى أكثر من 50 حماسوياً في الضفة بنار الخصم المقابل، حيث شنت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة أشرس حملة اعتقال منذ شهور، طاولت تلك الكوادر من مختلف محافظات الضفة، تاركة خلفها خراباً كبيراً في محتويات منازل المختطفين، إذ تسابقت أجهزة «المخابرات» و«الأمن الوقائي» على «تقديم الرد»، على اعتقال سويدان «الذي شتم دحلان عبر فايسبوك».

فعلت قاعدة «الصاع بصاعين»، تحركت السلطة في وجه «حماس» في الضفة لتضرب بذلك عصافيرين بحجر واحد، أولهما لى ذراع الحركة في غزة لإجبارها على الإفراج عن سويدان، الذي يعدّ مقرباً جداً من دائرة عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» نبيل شعت، وهو المكلف كبح التيار الدحلاني في غزة. أمّا الثاني، فيتمثل في محاولة السلطة إعادة حبل الوؤ الذي انقطع جزئياً مع الاحتلال الإسرائيلي، بعد حجزه أموال الضرائب المخضصة لها. وهكذا، أخذت السلطة من حادثة

هاقه ودل

أدى الأمير سعود الفيصل (75 عاماً) الذي يتولى وزارة الخارجية السعودية منذ عام 1975، أمس، القسم أمام الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، بعد أسابيع على إعادة تعيينه في منصبه. وقال سعود الفيصل، وهو وزير



الخارجية الوحيد في العالم الذي يستمر في منصبه طوال هذه الفترة: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني، ثم لمليكي وبلادي»، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء السعودية الرسمية. وأضاف: «أقسم أن لا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها وانظمتها، وأن أؤدي أعمالتي بالصدق والأمانة والإخلاص».

(أ ف ب)